مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال
The Journal of Research in Contracts and Business Law
المجلد :06 / العـدد: 04 (2021)، ص 359–377

دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التمكين الإقتصادي للمرأة طبقا للتشريع الجزائري

The role of small and medium-sized enterprises in achieving the economic empowerment of women according to Algerian legislation

حيفري نسيمة أمال*

جامعة غرداية (الجزائر)، nassima_hifri@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2021/07/05 تاريخ القبول: 2021 /11/28 تاريخ النشر: 2021 /12/20

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تميز المرأة في بعض القطاعات بالنظر إلى خوضها تجربة العمل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لطالما تم ربطها بقضايا النوع الاجتماعي لا بالقدرة على الأداء، بحيث ساهم في تمكين المرأة إنشاء مؤسسات صغيرة وتكوين النساء عبر القرى والأرياف بما فيهن الماكثات في البيت إضافة إلى اللواتي كن ضحية المأساة الوطنية خلال العشرية السوداء في الجزائر خلال سنوات التسعينات أو اللواتي كانت تواجه ظروفا اجتماعية قاسية، فبالنظر إلى الدور الذي لعبته المرأة الجزائرية قبل وأثناء وبعد الاستقلال في تحرير البلاد والمشاركة في مرحلة البناء والتشييد وجب التأكيد على دور التكوين في ترقية المرأة وفي تمكينها من المشاركة في تسيير مختلف القطاعات.

وبالنتيجة وصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر سعت إلى اعتماد استراتيجيات تنموية مستحدثة نذكر منها التمكين الاقتصادي لأنه من أكثر المفاهيم اعترافا بالمرأة كعنصر فاعل في النسيج الاقتصادي ويجعل من التنمية أكثر مشاركة بين النساء والرجال.

كلمات مفتاحية: التمكين الاقتصادي للمرأة – التمويل – المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – التنمية الاقتصادية.

Abstract:

This study aims to highlight the distinction of women in certain sectors in view of their experience of working in small and medium-sized enterprises which have always been linked to gender issues and not to the capacity to perform, as it has contributed to empowering women, setting up small businesses and training women across villages and rural areas, including those who stay at home, in addition to those who were victims of the national tragedy during the black decade in Algeria in the 90s or who were facing difficult social conditions, given the role that Algerian women played before, during and after independence in the liberation of the country and by participating in the construction phase , the role of training in the promotion of women and in enabling them to participate in the management of different sectors.

As a result, this study concluded that Algeria has sought to adopt new development strategies, among which we mention economic empowerment as it is one of the most recognized concepts of woman as an active element. in the economic field and makes development more participatory between women and men.

Keywords: Women's economic empowerment - Finance - Small and medium-sized enterprises - Economic development.

مقدمة:

لم تعد المرأة غائبة عن المساهمة في عملية التنمية ولم تكتف بالأدوار التقليدية التي اعتادت الظهور فيها والتميز من خلالها إذ برهنت على قدراتها في التسيير والقيادة لمواجهة كل العراقيل مثبتة ذاتها كفرد مساهم وشريك جديد في عملية التنمية الاقتصادية. ومع زيادة اهتمام اغلب دول العالم بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار فيه أتيحت للمرأة فرصة لتبحث من خلالها عن أشكال مختلفة من العمل توفر لها طموحاتها لتدخل عالم المشاريع كصاحبة عمل ومسيرة مشروع لها خصائص وسمات تؤهلها للتميز والنجاح. وعرفت السنوات الأخيرة الحضور المكثف للمرأة في سوق العمل حيث كانت تنشط في مشاريع أقل ما يقال عنها مشاريع منزلية لكنها استطاعت اليوم الولوج إلى عالم الأعمال مثلها مثل الرجل.

والجزائر بدورها حاولت إرساء استراتيجية وطنية للنهوض بدور المرأة وتفعليه من خلال الاهتمام بتعليمها وبتفعيل دورها الاقتصادي إلا أن الإحصائيات التي أفرزتها التقارير المختلفة داخل وخارج الوطن أظهرت تضاؤل دورها فيما يخص إنشاء المؤسسات بالمقارنة مع بقية البلدان الأجنبية.

ومن هنا ظهرت **أهمية** هذه الدراسة للتركيز على استراتيجيات وآليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي خاضتها المرأة ودورها في دعم التنمية الاقتصادية، وتحديد دور النصوص القانونية في تحقيق بيئة خاصة للمرأة في سبيل إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أما **الهدف** من الدراسة هو التوصل إلى مدى تمكن المشرع الجزائري من وضع إجراءات كفيلة بنجاح المرأة في نشاطها الخاص من خلال دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومعرفة ما إذا كانت النصوص القانونية الحالية كافية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة في ظل الإبداع والابتكار ودعم جهودها لريادة الأعمال.

وتكمن **أسباب الدراسة** في أن إنشاء المرأة لمؤسستها الخاصة أصبح موضوعا يثير الكثير من الجدل في المجتمع سواء تعلق الأمر بإنشاء جديد، أو إعادة إنشاء، أو تطوير أو اندماج، بحيث أن إنجاح هذه العملية الطويلة والمعقدة يعد مهمة صعبة لكل امرأة حاملة مشروع والتي تواجه معوقات ثقافية، اجتماعية وبيئية بالإضافة إلى محدودية دور القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات ضمان المخاطر في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالمرأة صاحبة المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة.

وقد حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على مجموعة من **الإشكاليات**، بحيث أنه قد تولدت لدى المجتمع الجزائري شبه قناعة بأن للمرأة دورا اجتماعيا وإنسانيا واقتصاديا عليها أن تؤديه لكن الإشكالية تقع عندما ننتقل إلى كيفية أداء هذا الدور، فالمرأة صاحبة المشروع تبقى تمثل نسبة قليلة في المجتمع مما يطرح العديد من التساؤلات حول هذا الشأن مفادها:

- **هل يعتبر نشاط المرأة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتمكينها اقتصاديا في الجزائر؟**
- **ما هي الدوافع التي تشجع المرأة على إنشاء مشروعها الخاص وما هي العقبات التي تحول دون ذلك؟**
- **ما هي الآليات القانونية لتحقيق الدعم الإداري والمالي للمشاريع النسوية الخاصة من قبل الجهات الحكومية المعنية بعملية التنمية وتمكين المرأة اقتصاديا في الجزائر؟**

للإجابة على هذه الإشكاليات كان لا بد من التعرض أولا لماهية التمكين الاقتصادي للمرأة مع بيان مظاهر هذا التمكين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي الأخير نصل إلى أهم ما حققته الجزائر من إنجازات أدت إلى ترقية دور المرأة صاحبة المشاريع وما يترتب عنه، لذلك تم اعتماد العناصر التالية:

1. ماهية التمكين الاقتصادي للمرأة
2. واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
3. إنجازات الدولة الجزائرية في سبيل تشجيع وترقية المرأة المقاولة والمرأة صاحبة المشاريع المصغرة والمتوسطة

لإتمام هذه الدراسة تم اعتماد **المنهج الوصفي والتحليلي** بالنظر إلى ما أشارت إليه القوانين والمراسيم المرتبطة بموضوع الدراسة، وأحيانا تم اعتماد **المنهج المقارن** عند الضرورة.

المحور الأول: ماهية التمكين الاقتصادي للمرأة

بعد أن أصبح للمرأة دور مهم في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال توليها مختلف المهن التي كانت حكرا على الرجل، بات من الضروري تحديد المفهوم الحقيقي لمصطلح التمكين الاقتصادي للمرأة، مع تحديد أهم مؤشراته في الجزائر.

أولا : تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة

يقصد بالتمكين الاقتصادي للمرأة التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية والتنظيمية والمهنية، والتوزيع النسبي للدخل المكتسب بواسطة السكان النشطين اقتصاديًّا من الجنسيين، والأجور النسبية للإناث مقارنة بالذكور، والداعون لهذا النوع من التمكين للمرأة يؤكدون أن هذا لا يتحقق إلا إذا كان للمرأة دخل خاص منتظم[1]. كما يرى البعض أن تمكين المرأة يتمثل في إحساسها بقيمتها وحقها بتحديد خياراتها بعد أن تمنح لها الخيارات وحقها في الوصول إلى الفرص والموارد، وحقها في الوصول إلى ضبط سير حياتها داخل المنزل وخارجه وقدرتها على التأثير على التغييرات الاجتماعية لخلق وضع اجتماعي واقتصادي أكثر إنصاف على المستوى الوطني والعالمي[2].

من خلال تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة نستنتج الآثار الإيجابية التي تضمنها ممارسة استراتيجية التمكين الاقتصادي للمرأة، ونذكر أهم هذه الآثار:

- يسمح لها بإعادة ترتيب علاقتها مع المحيط الحيوي الذي تعيش فيه؛
- ينمي التمكين الاقتصادي للمرأة الشعور بالاستقلال الذاتي؛
- يوسع من مجال حريتها الاجتماعية، والفكرية؛
- يساعدها على ترميم جزء كبير من التشوهات الاجتماعية التي انصبت وتنصب عليها؛
- يسمح لها بتنمية مهاراتها العلمية والمعرفية؛
- يسمح للمرأة بإعادة صياغة علاقاتها مع ذاتها أولا، فنظرة المرأة المنتجة أو المتعلمة، أو المالكة إلى ذاتها تختلف تماما عن نظرة المرأة العاطلة أو الجاهلة، أو معدومة الملكية.

كما يسمح التمكين الاقتصادي بإعادة صياغة العلاقات والأدوار الاجتماعية مع الآخرين، الأب، الأخ، الزوج، الابن، وهو غالبا ما يفرض تصحيح مسار العلاقة التقليدية بين هؤلاء وبين المرأة باتجاه علاقة أكثر احتراما، واعتبارا لها [3].

وحسب تقرير البنك العالمي لعام 2015م تم الإقرار بأن التمكين يستهدف المرأة، وذلك بإتاحة مختلف الموارد وتعزيز المساواة بين الجنسين في الأسرة والمجتمع ومنه تحقيق عوائد كبيرة. فتوسيع فرص عمل المرأة في قطاعات مختلفة كالفلاحة، المالية وغيرها من القطاعات الأخرى يؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي والتخفيف من آثار الأزمات المالية الحالية والمستقبلية[4].

ومن ضمن مظاهر التمكين الاقتصادي للمرأة نجد خوضها مجال المقاولاتية، بحيث أصبحت المقاولاتية تحظى باهتمام الكثير من النساء في عدة مجالات التي كانت حكرا على الرجال فقط، والجزائر كغيرها من الدول العربية سعت للقيام بإصلاحات واسعة في سبيل ترقية وتنمية المشاريع النسوية وإزالة العقبات التي قد تواجهها والعمل على مساعدتها وتمويلها ودعمها على الرغم من إنها تمثل نسبة ضئيلة، وكان ذلك بإنشاء العديد من الوكالات الوطنية التي تقوم بدعمها.

ويمكن القول أن المرأة المقاولة هي التي "تكون لوحدها أو مع شريك أو عدة شركاء والتي تأسس أو تشتري أو ترث مؤسسة، والتي تتحمل مسؤوليتها المالية، الإدارية والاجتماعية والتي تشارك دوما في تسييرها الجاري"[5]. كما أنها كل شخص يتحمل المخاطر المالية لإنشاء أو الحصول على مؤسسة وتديرها بطريقة إبداعية عن طريق تطوير المنتجات ودخول أسواق جديدة[6].

ثانيا: مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر

إن أول مؤشر يوضح لنا اهتمام الدولة الجزائرية بشؤون المرأة والرغبة القوية للنهوض بها في المجتمع المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" سيداو **CEDAW بتاريخ: 1996/06/21** بالإضافة إلى مجموعة من الإصلاحات والمبادرات من الدولة الجزائرية واعتماد سياسات وطنية بشأن المساواة وتمكين المرأة وإدماجها في عملية التنمية الاقتصادية.

مرت الجزائر سنوات التسعينات بمرحلة جد صعبة خاصة على الصعيدين الأمني والديني ففي هذه الفترة ظهرت فئة تسمي نفسها الجماعات السلفية التي تبنت الخطاب السياسي الديني المعادي لحقوق المرأة باعتبارها في نظر دعاتها ومنظريها مفاهيم غربية وهي مخالفة لمقتضيات الشريعة الإسلامية يقتضي الواجب الديني محاربتها. ولأن دستور عام 1989 أفسح مساحة سياسية جديدة تسمح بالأحزاب السياسية والانتخابات وحرية الصحافة استغلت الجماعات السلفية هذا الانفتاح السياسي لتنظيم حملة من التهديدات والتحرشات ضد النساء اللائي اعتبرت أساليب حياتهن غير ملائمة.. هذه الأحداث التي مرت بها الجزائر كانت من الأسباب السلبية التي ساهمت في تخلي الكثير من النساء عن مشاريعهن وطموحاتهن حفاظا على أرواحهن وأرواح عائلاتهن خاصة في المناطـق الريفيـة[7].

ومازالت الجهات المعنية بالنهوض بشؤون المرأة في الجزائر تشجع إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني، من أجل التخلص من أي نوع من أنواع التمييز بين الجنسين حيث بلغت نسبة السكان النشطين عام 2011 ما يقارب 10812000 نسمة حيث شكلت النساء 1822000 نسمة و8990 رجال وقد ارتفعت نسبة النساء النشطات بشكل كبير خاصة خلال الفترة الأخيرة مقارنة بسنوات سابقة وقد كان النمو المحقق في مجال التعليم بالنسبة للإناث أثر واضح على تزايد نصيبهن في مجال التشغيل فحسب الدراسات المعدة في هذا المجال تبين بأن قوة العمل المستخدمة حاليا 9735000 نسمة أي ما يعادل 27,2% حيث احتلت النساء العاملات15.1% من النسبة الإجمالية أي 1474000 نسمة. وبلغ معدل النشاط الاقتصادي في الجزائر 41,7% 60.9 ذكور و 14.2 % إناث[8].

وتجدر الإشارة أنه فيما يتعلق بمستوى التعليم، تجدر الإشارة إلى أن النساء رائدات الأعمال هن في الأساس طالبات جامعيات (80.6٪). أما أولئك الذين لديهن مستوى ثانوي ومتوسط يمثلن 16.7٪ و2.8٪ على التوالي[9].

وقد توالت القوانين محدثة تطورا هائلا فاعتبرت المرأة عضوا فاعلا في المجتمع، فمنعت كل أنواع التمييز ضد المرأة، مساوية بينها وبين الرجل الأمر الذي أحدث تحولات مذهلة، دون المساس في أغلب الأحيان بالقيم

الروحية والعقائدية للمجتمع الجزائري، وقد استفادت المرأة الجزائرية بدخولها عالم الشغل من عدة مزايا منها أنها استطاعت أن تفرض نفسيا كعضو فعال، لا يمكن الاستغناء عنه بسهولة، ومشاركتها في النقابات وانفتاحها على المجتمع. وعملت على فرض نفسها كمواطنة كاملة الحقوق؛ والسبب في هذا يرجع إلى زيادة وعيها وارتفاع مستواها الثقافي والتعليمي، فأصبحنا نجدها في الإدارة وفي الجيش وفي الصناعة والتعليم والصحة والتجارة وهي اليوم مقاولة تقتحم هذا الميدان الأصيل للرجل دون أن تهمل عائلتها[10].

وتعتبر مختلف الإحصائيات المتفاوتة فيما بينها على مستوى قطاع التعليم والصحة والنشاط الاقتصادي مؤشرات على اهتمام الدولة الجزائرية بالنهوض وترقية وضعية المرأة الاجتماعية والاقتصادية.

ويمكن تشخيص المشاكل التي تعيق تطور المقاولاتية النسوية وتعطل مصالح العديد من النساء المقاولات في علاقاتهن بالإدارة، تتلخص في عدم الاهتمام بترقية الموارد البشرية، ما أدى إلى وقف تقدم العديد من المشاريع الكبرى، لذلك تم العمل على دعم المشاريع النسوية الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،(أنساج) والصندوق الوطني للتأمين على البطالة[11].

من خلال ما سبق يمكننا استخلاص أن التمكين عبارة عن سياسة تتبع خلال فترة زمنية ما، تمر بمراحل ويلزمها متطلبات تقوم على العنصر البشري، كما أنه يسعى للقضاء على كافة أشكال التمييز واللامساواة بين الأفراد خاصة في ظل ما تعرفه مختلف المجتمعات من تمييز جنساني يميز بين الرجل والمرأة، حيث أن نجاح عملية التمكين يستوجب بالضرورة إزالة جميع العقبات القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وذلك من خلال تبني تشريعات تساهم في القضاء على كل مظاهر التمييز.

المحور الثاني: واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن أهم أثر أو دور للأعمال للمقاولاتية والأعمال الصغيرة والمتوسطة هو تشجيع التوظيف الذاتي والمساهمة في تشغيل المرأة إذ كان لهذه الأعمال دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال إدخالها للعديد من الأنشطة التي تتناسب مع عمل المرأة كالعمل في الخياطة، أو لإعلام الآلي، والزراعة، والحرف اليدوية،...الخ كما ساعدت المرأة على البدء بمشاريع مقاولاتية تشرف عليها ذاتيا وتتميز من خلالها ولا تتحمل من خلالها أعباء مالية كبيرة، مما جعلها الشريك الجديد في التنمية الاقتصادية[12].

لقد تم إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1991 وفي سنة 1993 أصبحت وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي من مهامها:

- حماية طاقات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة.

- ترقية الدعائم لتمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تسهيل الحصول على العقار الموجه إلى نشاطات الإنتاج والخدمات.

كما بادرت أيضا بوضع مشروع استراتيجية تنمية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة على المدى المتوسط والبعيد.

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري مهما كان وضعها القانوني، بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية[13].

كما تشير أرقام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "أونساج" إلى أن نسبة المستفيدات من مشاريع هذا الجهاز بلغت 11% منذ نشأة الوكالة فيما بلغت النسبة 60 % بالنسبة للمستفيدات من الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة حيث استثمرت النساء بكثرة لاسيما في مجالات الصناعات الغذائية والخياطة والألبسة والصناعات التقليدية ولو تجاوزنا الأرقام التي تبقى بعيدة عن الطموحات المسجلة لدى فئة عريضة من النساء فإنه يجب القول أن المشاريع النسوية عرفت طريقها إلى النجاح عبر تجارب رائدة تدل على قدرة المرأة في اقتحام عالم المال الذي ظل لفترة طويلة حكرا على الرجال[14].

أحصت الجزائر مع نهاية ديسمبر 2014 حوالي 130.416 امرأة متعاملة اقتصادية ما يمثل 7,4% فقط من مجموع المتعاملين الاقتصاديين المسجلين في السجل التجاري حسبما تظهره حصيلة للمركز الوطني للسجل التجاري. ويمثل الأشخاص الطبيعيون الحصة الأكبر من عدد النساء المتعاملات بقرابة 122.253 تاجرة مقابل 8.163 شخص معنوي أي النساء المسيرات للمؤسسات ما يمثل نسبة 7,6 % من مجموع الأشخاص الطبيعيين و5,2 % من مجموع الاشخاص المعنويين على التوالي حسب أرقام المركز.

غير أنه يمكن القول أن نسبة النساء المسيرات للمشاريع في الجزائر قد تغيرت خاصة خلال الخمس (5) سنوات الأخيرة أين نلاحظ ارتفاع ملحوظ خلال الفترة المذكورة وصلت تقريبا إلى الضعف وذلك طبقا لإحصائيات حديثة تعود إلى 31 مارس 2021.

السنة / المستفيد من القروض	2016		2021	
	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
إجمالي القروض الممنوحة	801 51	100	944 558	100
القروض الممنوحة للرجال	501 095	62.52	343 526	36.37

القروض الممنوحة للنساء	300 418	37.48	601 032	63.63

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، إلى غاية 31 مارس 2021، /https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes

من خلال الجدول السابق نلاحظ الفرق في النسبة بين القروض التي استفادت منها المرأة إلى غاية سنة 2021 وكذا القروض التي استفاد منها الرجل، بحيث أن استفادة المرأة من تلك المشاريع تبلغ حوالي ضعف ما استفاد منه الرجل. ويرجع هذا الارتفاع في المشاريع الممنوح للمرأة إلى انخفاض قيمتها المالية بحيث أنها لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة، مثل الحرف التقليدية والأنشطة البسيطة، بالإضافة إلى التسهيلات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

وحسب الإحصائيات دائما فقد تم التمييز فقط بين جنس صاحب ومسير المؤسسات ذات الشخص الطبيعي، وعليه فقد بلغ ما نسبته 10,2 % منها تديرها نساء.

تتوزع المؤسسات النسوية على مختلف القطاعات وذلك بنسب متفاوتة حيث نجد النسبة الأكبر أخذها قطاع الخدمات بمجموع 42820 مؤسسة يليها قطاع التجارة بمجموع 39665 مؤسسة ويأتي بعدها قطاع الصناعة بمجموع 8097 مؤسسة وفي الأخير قطاع البناء ب 186مؤسسة. وهذا ما يؤكد على فرضية مفادها أن النشاط النسوي في الإنشاء يتجه بشكل أكبر في القطاع التجاري والخدمي، والذي يتلاءم أكثر مع خصوصية المرأة وميولاتها، وكذا امتهانها لحرف تتلاءم مع مواهبها من خلال إبداعات وابتكارات في ذلك المجال لكن هذا لا ينفي وجود نسبة ولو ضعيفة تظهر بدء توجه المرأة للقطاعات الأخرى مثل الصناعة والبناء التي كانت تعرف سابقا بأنها قطاعات رجالية محضة لكن المرأة أثبتت أنه باستطاعتها الخوض في غمار هذا النوع من الأنشطة والنجاح فيها ولو كانت البداية محتشمة[15].

وتفسير تفضيل توجه النساء نحو قطاع التجارة والخدمات راجع إلى عدم تطلّبه لمجهود بدني كبير، عكس نشاط البناء والأشغال العمومية، بالإضافة إلى ذلك فإنّ قطاع الخدمات يوفر للنساء وظائف ومهن تناسب وظائفهن المنزلية[16].

إن المرأة صاحبة المؤسسة باعتبارها صاحبة المشروع، فإنها تقوم بتوظيف عدد قليل من العمال يتراوح عددهم بين عامل واحد وثلاث عمال بنسبة 28,6% إلى 6 عمال كحد أقصى بنسبة 5,7% ، ذلك أن المرأة صاحبة المشروع تعتمد أساسا على مساعدة أفراد العائلة في إنجاز أعمالها، وهي الحالة العامة التي نشهدها في

المجتمع، خاصة وأنها غالبا ما تمارس نشاطها من البيت، وبالتالي رغم قلة عدد العمال الموظفين في المشروع إلا أنها تساهم في توفير المناصب والقضاء على البطالة.

قامت الجزائر بإنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على صياغة الأطر التشريعية حتى يتسنى لها القيام بدور ريادي في إصلاح الميزان التجاري والاقتصادي بهدف زيادة وتطوير قدرتها التنافسية بالإضافة إلى إحداث مجموعة من الهيئات الحكومية التي أنشأت خصيصا لمرافقة هذا النوع من المؤسسات.

فيما يخص ترقية النشاطات النسوية في الجزائر من خلال الأجهزة والآليات الحكومية المختصة بترقية قطاع المؤسسات الصغيرة في الجزائر فإن الإحصائيات تشير إلى[17]:

- استفادت 2732 امرأة صاحبات مؤسسات مصغرة من مرافقة مهنية بهدف ترقية منتجاتها وتسهيل إدماجها في السوق الوطنية.
- استفادت 1180 امرأة أخرى من تكوين في مجال التسيير وإنشاء مؤسسات مصغرة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني.
- منحت الوكالة الوطنية للقرض المصغر قروضا محددة لحوالي 601032 إمرأة أي ما نسبته 63.63% من عدد المستفيدات من هذا الجهاز.
- استفادت 22953 إمرأة ريفية وماكثة في البيت من محلات ذات طابع مهني في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني مما سمح بتوفير مناصب عمل لمدة محدودة لفائدة عدد معتبر ن النساء.
- إستفادت أزيد من 80000 إمرأة ماكثة في البيت في الوسط الريفي من تكوين للحصول على شهادة التكوين المهني.
- إستفادت 80877 إمرأة من برنامج مرافقة المرأة الماكثة في البيت وفي الوسط الريفي بالهياكل التابعة لقطاع التكوين المهني التي تم فتحها في إطار برنامج تكوين سطرته وزارة التكوين والتعليم المهنيين بالتعاون مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة.

لقد تم إنشاء مؤسستين ماليتين تساهمان في تسهيل الحصول على القروض البنكية، وتتمثل في: صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأسمال يقدر بـ 30 مليار دينار جزائري وصندوق رأسمال المخاطرة يقدر بـ 3,5 مليار دينار جزائري. كما تم إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والذي يلعب دورا مهما في التخفيف من مشاكل التمويل. لكن رغم كل هذه الإصلاحات إلا أن هذا القطاع لم يرق إلى المستوى المطلوب نظرا للعراقيل التي يواجهها تمويل هذه المشاريع.

إن من أبرز الصعوبات التي تواجهها المرأة عند الحصول على التمويل من الوكالة هي كثرة وصعوبة وثائق الملف المطلوب بنسبة 31,4 % إضافة إلى طول فترة الانتظار للحصول على موافقة البنك لتمويل المشروع حيث قدرت النسبة 22,9. % .

غير أن الأمر لا يخلو من الصعوبات الإدارية التي تعترض المرأة صاحبة المؤسسة، والتي تمثّلت في كثرة إجراءات الإنشاء وصعوبة تكوين الملف وخاصة من لجأن إلى صناديق الدعم فقد واجهن الكثير من العراقيل الإدارية المتعلقة بالقرض الذي تحصلن عليه. ومن بين النساء اللواتي وجدن إجراءات التأسيس سهلة ربما يرجع ذلك إلى اعتمادهن على مصادر تمويل شخصية ولم يجدن عراقيل إدارية ترتبط بتأسيس المشروع لأن الدولة سهلت في السنوات الأخيرة من الإجراءات الإدارية خاصة ما تعلق منها بدعم الشباب وتمكين إدماج المرأة في التنمية.

وبالنظر إلى ريادة الأعمال النسوية في فرنسا، يمكن القول أن الأسئلة حول مكانة المرأة في الأعمال التجارية تعتبر نسبيا قديمة نسبيا في فرنسا، كما يتضح من كتاب مادلين جيلبرت في عام 1966 عن "أدوار المرأة في الصناعة"[18]، ومع ذلك من الواضح أن ريادة الأعمال النسائية قد تم تجاهلها فعليًا لفترة طويلة في حين أنه من الممكن بعد ذلك تتبع تطور الاهتمام بريادة الأعمال النسائية، فهذا الموضوع لا يقل اهتماما من محاولة تحديد مدى إدارة الشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل المرأة، وهي فعلا ظاهرة تم أخذها في الاعتبار مؤخرًا في الإحصاءات الفرنسية[19].

أما على مستوى الوطن العربي يمكن الإشارة في هذا المجال أنه في **الأردن** قد أطلق البنك المركزي الأردني عددا من المبادرات بالتشارك مع عدد من الجهات الإقليمية والمحلية التي تولي اهتماما في تعزيز الشمول المالي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهذا تطبيقا للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2018- 2020 ومن بين أهدافها رفع مستوى الشمول المالي إلى 41,5 بالمئة في العام 2020 من 33,1 بالمئة في 2017 مقاسا بعدد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية، والثاني تقليص فجوة الوصول المالي بين الرجال والنساء إلى 35 بالمئة من 53 بالمئة[20].

أما بخصوص المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فأكد المحافظ أن البنك المركزي الأردني واصل دوره في دعم وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية لحشد تمويل لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يصل إلى ما يقارب 440 مليون دولار بأسعار فائدة منافسة ولآجال مناسبة، وصل منها حتى الآن حوالي 240 مليون دولار. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة أن هذه الأموال تم اقراضها لحوالي 15 ألف مشروع متناهي الصغر وصغير ومتوسط، حيث ان نحو 70 بالمئة منها

مشروعات مملوكة من النساء، فيما ساهمت بتوفير حولي 4500 فرصة عمل جديدة بالإضافة الى المحافظة على فرص العمل القائمة في هذه المشاريع[21].

كما تجدر الإارة أنه في ظل أزمة كوفيد -19 فإن تدابير الوباء والاحتواء ليس لها نفس التأثير في الجميع. وفي القطاع الخاص، كانت الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما تلك التي تقودها النساء والشباب والأقليات العرقية والمهاجرون، هي التي عانت أشد المعاناة. وأظهر استطلاع أجراه مركز التجارة الدولية بشأن تأثير كوفيد- 19 بين الشركات في 136 دولة، أن ما يقرب من 62٪ من الشركات الصغيرة التي تقودها النساء تأثرت بالأزمة تأثرا شديدا، مقارنة بأكثر من نصف الشركات التي يقودها رجال، فضلا عن الشركات التي تمتلكها النساء كانت احتمالية نجاحها في أثناء الجائحة تزيد عن 27% [22].

نستنتج مما سبق أنه تم بذل الكثير من الجهود في سبيل تعزيز قدرات المرأة عن طريق التكوين بغية تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، وزيادة مساهمتها في التنمية، وذلك من خلال فتح مؤسسات ومراكز ومعاهد التكوين المهني وجذب أكبر عدد منهم بفضل مجانية التدريب والدعم المحصل عليه على شكل منحة خلال فترة التكوين في إطار يكفل المساواة بين الجنسين، ومن هذا المنطلق كان لا بد من التطرق إلى أهم الإجراءات والإنجازات التي سلكتها الدولة الجزائرية والتي ساهمت إلى حد ما في تشجيع وترقية المرأة خلال خوضها مجال إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثالث: إنجازات الدولة الجزائرية في سبيل تشجيع وترقية المرأة المقاولة والمرأة صاحبة المشاريع المصغرة والمتوسطة

احتضنت الجزائر في 19 نوفمبر 2016 يوم المرأة المقاولة إذ اكتسى الحدث هذا العام شكل حملة تحسيسية بالمقاولة من أجل تشجيع وجمع واتحاد النساء المقاولات الجزائريات وإعطاء دفع جديد للقطاع. ويتم تنظيم يوم المرأة المقاولة لهذا العام في منظمة الأمم المتحدة وفي 144 بلدا التي تتوفر فيه المنظمة على ممثل رسمي ومنها الولايات المتحدة وأستراليا وكندا والبرازيل وإثيوبيا والأردن والجزائر وغيرها. كما تم اختتام الحملة بندوة كانت بمثابة فرصة للاستماع للمتفوقين والمدافعين عن النساء المقاولات ببرنامج دورات غني يتضمن ورشات موضوعاتية وعروضا تجارية وشبكية.

ويهدف يوم المرأة المقاولة إلى جمع النساء والأطراف المهمين من أجل تقاسم الأفكار وتقديم قصص النجاح وتشجيع المقاولة والالتزام بالقيام بأعمال تجسد المقاولة النسوية. ويعتبر هذا الحدث فرصة كذلك للمشاركات للمبادرة إلى لقاءات أعمال مع مسؤولين في الشركات متعددة الجنسيات وممثلي المؤسسات المالية من أجل تبادل الأفكار والمطالبة بالمرافقة وربط الاتصالات بغرض تدعيم تنمية المؤسسات.

كما أعلنت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بالجزائر بتاريخ: 01 أكتوبر 2016 عن مسابقة وطنية للنساء المقاولات تحت إسم: "**المرأة تنشئ**" وهي مسابقة موجهة للنساء الحاملات للمشاريع والمقاولات الناجحات، تهدف للاعتراف بإنجازاتهن المتميزة لتمنح لهن ظهورا وطنيا، زيادة على ذلك تمكن المسابقة من إخراجهن من عزلتهن وتوسيع من دائرة علاقاتهن. النساء المقاولات اللواتي يبرزن بشكل واضح فعالية الريادة والإبداع من أجل تنمية واستدامة أعمالهن وتمثلن نماذج إيجابية يحتذي بها النساء والشباب الآخرين.

هدفت هذه المسابقة إلى التعريف بديناميكية المقاولاتية النسوية في الجزائر. وتسليط الضوء على النساء المقاولات. منح الفرصة للنساء المقاولات لتحديهن نموذج أعمالهن. والسماح للنساء المقاولات بإمكانية العمل الشبكي بهدف تطوير قدراتهن. وتم الإعلان عن نتائج المسابقة بتاريخ: 16 نوفمبر 2016 من طرف هيئة تحكيم تتكون من خبراء وممثلي الهيئات العمومية المختصة في تطوير المقاولة النسوية وتجتمع الهيئة بحضور محضر قضائي. على أن تكون معايير انتقاء الفائزات من خلال نسبة تحقيق الأرباح (رقم الأعمال، النتائج، التوظيف...)، صفة التميز، وتسويق المؤسسة وإمكانيات النمو.

كما تم إطلاق القافلة العالمية والتحسيسية والتدريبية لتشجيع المقاولاتية النسوية سنة 2017، وهي مبادرة جمعت العديد من المتدخلين الناشطين في مجال إنشاء المؤسسات وترقية المرأة ضمت أيام إعلامية ومعارض ترويجية ودورات تدريبية، بالإضافة إلى إطلاق برنامج وطني لدعم روح المقاولاتية النسوية والتمكين الاقتصادي للنساء، يوم 15 أكتوبر2018، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة الريفية، يتضمن البرنامج نشاطات إعلامية وتكوينية للنساء، وأنشطة متعددة حول المقاولاتية النسوية والخدمات المقدمة للنساء من قبل الدولة. ينفذ هذا البرنامج بالتنسيق مع مختلف الشركاء على الصعيد المحلي والمركزي[23].

وبذلك يمكن تحديد مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها من خلال ممارسة المرأة للنشاط الصناعي من خلال مؤسستها المصغرة:

- ❖ أن المرأة في الجزائر لديها من المؤهلات والخصائص التي تجعلها تنجح في المشاريع المصغرة والمتوسطة وتساهم بذلك مساهمة إيجابية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.
- ❖ تراوح سن النساء صاحبات المشاريع بين 25 و 29 سنة وأغلبهن متزوجات وأغلبهن ذوات مستوى تعليمي ثانوي كما مارست أغلبهن مهن قبل التوجه لهذا النشاط كما أن أغلبهن اعتمدن على أنفسهن في إنشاء المشروع من حيث الرأسمال المادي وبالتالي فالنساء في الجزائر يواجهن مشاكل وتحديات أكثر من الرجال.

- إن الغرض من هذه الدراسة هو قياس مدى إقبال المرأة من الاستفادة من آليات الدعم الحكومية والحصول على التمويل لبداية نشاطها، كون أن التمويل يعتبر العائق الأكبر لإنشاء واستمرار المشروع ومن خلال دراستنا نستنتج أن المرأة في الجزائر تلجأ إلى الآليات الحكومية ومن أبرزها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث تمنح الوكالة قروض مصغرة بعد القيام بالدراسة التقنية والاقتصادية لمتطلبات المشروع ومنح المبلغ المستحق لبداية النشاط، واستنتجنا من خلال الدراسة الميدانية أن الوكالة لا تقوم بمرافقة ومتابعة المستفيدات أثناء وبعد انجاز المشروع مما يشكل عائقا في استمرار النشاط.
- توجد عدة نقائص بين الأهداف العامة للوكالة وما تطبقه الوكالة على أرض الواقع، وبالتالي الوكالة مازالت بعيدة عن المستوى المطلوب لتحقيق أهدافها في دعم وإنشاء ومرافقة المشاريع المصغرة للمرأة.
- توجد مجموعة من المشاكل التي تواجه المشروع المصغر الذي تنشئه المرأة من أهمها صعوبة تسويق منتجاتها بنسبة 71,5 % وذلك نتيجة أن المشروع مقام في المنزل، كما تشتكي غالبية عينة الدراسة من عدم متابعة المؤسسات المقرضة لمشروعها حيث يعتبر من أهم ما يعيق سير المشروع بنسبة 34,3 % وظهور مشاكل أخرى هي تدني مستوى التمويل المقدم من الوكالة بنسبة 31,4 % كما تعاني البعض من مشاكل أخرى وهي طول فترة استلام القرض بسبب الإجراءات الإدارية وعدم القدرة على متابعة التطور التكنولوجي ومنافسة المنتجات المستوردة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن حماية وترقية وتمكين المرأة إحدى الأولويات التي تضمنتها مختلف البرامج الحكومية في الجزائر منذ الاستقلال، فقد شكلت ترقية المرأة عنصرا مهما في مجمل الدساتير، التي تضمنت مبادئ حقوق الإنسان الأساسية وبالأخص محاربة التمييز بكافة أشكاله وبالتحديد التمييز بين الرجل والمرأة، وهو ما ترجمته كافة القوانين الجزائرية بحيث عرفت نسبة النساء المستفيدات من الأجهزة العمومية لدعم إحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة الممتدة بين 2014 و 2018، إذ ارتفعت من 10,07% إلى 17%.

خاتمة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أهم أداة أو سبيل للوصول إلى التمكين الاقتصادي للمرأة شرط أن يتم التحكم في مختلف العوائق والمؤثرات الداخلية والخارجية على المرأة المقاولة.

إن تحسين المستوى التعليمي والصحي للمرأة وإتاحة الفرص الاقتصادية أمامها والرفع من نسب مشاركتها في سوق العمل وفي اقتحامها النشاط الاقتصادي، كل ذلك له أبعاد ومؤشرات على نجاح استراتيجية التمكين الاقتصادي لدولة ما خاصة بالنسبة للمرأة.

تشكل المشاريع النسوية أحد العوامل الأساسية للنهوض بالوضع الاقتصادي وهي تتميز بخصائص مميزة تشكل احتياجات خاصة بها دون غيرها إلا أنها تواجه تحديات وعوائق تشكل حواجز أمام الرفع من مساهمتها وترقية هذه المساهمة وإن كانت محتشمة فهناك شبه إجماع لدى الباحثين في العلوم الاقتصادية عن توجه النساء في القطاع غير الرسمي وذلك كونها تواجه عدة تحديات منها ما يتعلق بالبيئة الاقتصادية ومنها ما يرتبط بالمحيط الاجتماعي الثقافي تجاه عمل المرأة.

لقد وصلت الدراسة إلى مجموعة من **النتائج نجملها في ما يلي:**

- إن دعم تطوير المرأة صاحبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمر عبر تسهيل استفادة النساء من التكوين وتطوير روح المبادرة لديهن وتشجيعهن على الانضمام الى الشبكات المهنية. كما يتطلب الأمر وضع استراتيجية مدعمة بإجراءات ملموسة ترمي إلى تشجيع المبادرات النسوية بهدف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- من الناحية القانونية الرسمية نجد العديد من المؤسسات المصغرة التي تؤسسها المرأة إلا أنّه من خلال الزيارات الميدانية لأغلب هذه المؤسسات يتبين أن من يسيرها ليست المرأة صاحبة النشاط القانوني وغالباً ما تكون هذه المؤسسة مسيّرة من طرف أحد أقارب صاحبة المشروع والمرأة لا تشارك في هذا النشاط إلا بصفتها تملك السجل التجاري للمشروع باسمها.
- الإحصاء الرسمي لعدد المؤسسات النسوية لا يمثل تمثيلا دقيقاً وحقيقياً عن واقع هذه المؤسسات، وبالتالي توجد صعوبة كبيرة في تحديد نسبة المشاريع النسوية الحقيقية التي تكون فيها المرأة هي مالكة المشروع وفي نفس الوقت هي من تديره.
- عدم تمكين القوانين من مشاركة المرأة أغلبهن من تعرضن للإساءة من قبل الدوائر الحكومية لرفض ملفهن أو رفض شهاداتهن بالإضافة إلى ما تعانيه المرأة من سوء معاملة الزبائن والمسؤولية الملقاة على عاتقها وأيضا تأخر الزبائن في الدفع وأحيانا امتناعهم عن الدفع دون وجود حماية قانونية لذلك.
- صعوبة حصول النساء على التمويل بسبب تخوف البنوك من عدم قدرة النساء على تسديد الدين في الآجال المحددة نظرا لقلة خبرتهن وتجربتهن في مجال المال والأعمال وتمركزهن في القطاعات ذات التمويل الضعيف، وغياب عامل الثقة في قدرات المرأة المقاولة.
- رغم أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن تمثل حوالي 80 بالمئة من النشاط الاقتصادي في المنطقة، إلا أنه لا يزال الحصول على التمويل من أكبر التحديات التي تواجهها، حيث يحصل مشروع واحد فقط من أصل خمسة، على قرض مصرفي، وغالبا ما يكون في شكل قرض قصير الأجل.

- إن تحقيق البلدان العربية لغاياتها الاقتصادية المنشودة للوصول إلى النمو الشامل والمستدام والوفاء بأهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 يستلزم سعي مكثف من الحكومات العربية للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبني نهج تعاوني للمؤسسات الإقليمية والدولية لتقديم الدعم في هذا المجال بما يساعد على تعظيم الأثر المرجو.

التوصيـات

- ضرورة التوسع في أنماط العمل غير التقليدية لدعم المرأة على قدرتها في تعدد الأدوار التي تقوم بها.
- الاهتمام بزيادة نصيب المرأة في قطاع إنشاء المؤسسات الصغيرة وتسييرها من خلال تأهيلها مهنيا وإكسابها المهارات التي تؤهلها للالتحاق بهذا القطاع.
- العمل على تشجيع المرأة في إنجاح مشاريعها لتكون بذلك مرأة منتجة وليس فقط مستخدمة.
- ضرورة العمل على تشجيع المرأة على الارتباط بالتكنولوجيات الجديدة لتواكب الرقمنة وتحارب محو الأمية الإلكترونية لدى باعتبار أن لذلك علاقة وطيدة بتطور المشاريع النسائية .
- ضرورة مرافقة المرأة صاحبة المشروع خلال كل مسار إنشاء المؤسسة المصغرة منذ فكرة المشروع إلى مرحلة الانجاز وتحقيق النتائج المرجوة.
- التخفيف من الاجراءات الإدارية والوثائق والتراخيص الضرورية من أجل تأسيس المؤسسة من طرف المرأة وكذا المدة التي يستغرقها منح القروض.
- تحقيق بيئة إدارية وقانونية مناسبة لقيام المشاريع الصغيرة النسوية.
- تحويل البيئة الاقتصادية إلى بيئة حاضنة ومشجعة للمرأة، من أجل إزالة العقبات التي تعوق عملية تمكين المرأة سواء أكانت قانونية أم اجتماعية، وتبني سياسات وإجراءات وتشريعات تساعد في القضاء على مظاهر الإقصاء والتهميش.
- العمل على أن تتولى عملية التمكين ابتكار أدوات مالية مخصصة للمرأة، وتحفيزات تشجعها على الانخراط في العجلة الاقتصادية.

قائمة المراجع:

الكتب :

- العربي دخموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطابع منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005.
- تاج عطا الله، المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري بين المساواة والحماية القانونية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2006.

الرسائل والأطروحات الجامعية

- أيوب رائدة، الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الرأي السوري، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة سانت كليمنتس للتعليم المفتوح عن بعد، بريطانيا، 2010 .
- حمزاوي حسيبة، المقاولاتية النسوية في الجزائر بين آليات الدعم والواقع 2000-2016، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وإدارة محلية، السنة الجامعية 2018/2017.
- مناد لطيفة، المرأة المقاولة والمشاركة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص الإحصاء الوصفي، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013.

المقالات :

- كواش خالد، بن قمجة زهرة، المقاولة النسوية في الجزائر: الأهمية، الواقع والتحديات (دراسة استطلاعية)، مجلة المناجير، صادرة عن المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر، المجلد2، العدد1، 2015/06/01.
- منيرة سلامي، إيمان بية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية. العدد 03، 2013.
- حنان.ح. المقاولة النسوية في الجزائر لا تتعدى 6 %:صاحبات مشاريع يتحدثن عن تجاربهن. جريدة المساء الجزائرية. 2013/08/24.

أعمال ملتقى أو مؤتمر :

- يوسف حنان، تقرير حول سبل تحسين فرص العمل للمرأة وفاعلية تطبيقها، مقدم في المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية، منعقد في مركز الملك فيصل للمؤتمرات، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011/02/15.

الوثائق القانونية :

- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01/18 المؤرخ في 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مرسوم رئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، ج ر عدد 50، صادر في 20 سبتمبر 2015.

المواقع الإلكترونية:

- أحمد ابراهيم خضر، حقيقة مفهوم تمكين المرأة، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.alukah.net/web/khedr/0/53818، 2013/04/30، تم الاطلاع بتاريخ: 2021/06/30 على الساعة 17:00.
- ف.ح/أع، افتتاح منتدى المشروعات وتأثيرها على تمكين المرأة، عمان، الأردن، مقال منشور على الرابط: https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=71989&lang=ar&name=news، بتاريخ، 2018/08/06، تم الاطلاع بتاريخ: 2021/06/22.

- ياكين إيرتورك، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، وأسبابه وعواقبه، عن البعثة التي قامت بها إلى الجزائر، مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة، البند 3 من جدول الأعمال، 13 فبراير 2008، متاح على الموقع الإلكتروني: http://hrlibrary.umn.edu/arabic/AR-HRC/AHRC7-134.pdf، ص 21، تم الاطلاع بتاريخ: 2021/07/01 على الساعة 22:00.
- الديوان الوطني للإحصاء الجزائري. 2012/03/02. الاحصائيات الاجتماعية والاقتصادية. توظيف وبطالة. الفصل الرابع. 2010. متاح على الموقع الالكتروني: http://www.ons.dz/، تم الاطلاع بتاريخ: 2021/06/15، على الساعة: 13:00.
- موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، 2021/07/05، متاح على الرابط https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/، تم الاطلاع بتاريخ: 2021/08/08.
- التقرير الوطني لتنفيذ منهاج بكين بعد 25 سنة (بكين+25)، ماي 2019، متاح على الرابط: https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/rapport_pekin_25_algerie.pdf، ص 18، تم الاطلاع بتاريخ: 2021/08/09.
- موضوع 2021 هو "المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي مفتاح الانتعاش الشامل والمستدام"، يوم المؤسسات المتناهية الصغر والمتوسطة، 27 جوان، موقع الأمم المتحدة على الرابط: https://www.un.org/ar/observances/micro-small-medium-businesses-day، تم الاطلاع بتاريخ: 2021/06/30.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Angeloff T. et Laufer J, Genre et organisation, Travail, genre et sociétés, (2007), n° 17.
- Bouzekraoui Hind, Ferhane Driss. Les facteurs enclencheurs de - L'entrepreneuriat féminin chez les étudiantes universitaires. Revue De la littérature,Maroc, (22/11/2014).
- Didier Chabaud, Typhaine Lebègue, Femmes dirigeantes en PME : Bilan et perspectives, RIMHE : Revue Interdisciplinaire Management, Homme & Entreprise 2013/3 (n°7, vol. 2).
- Fatima Tahir Metaiche, Abdeslam Bendiabdellah, Les femmes entrepreneures en Algérie : savoir, vouloir et pouvoir !, Marché et organisations, L'Harmattan, 2016/2, N° 26.
- Rapport annuel de la Banque mondial, 2015, publié sur le site file:///C:/Users/B/Downloads/WBAnnualReport2015FR.pdf, consulté le : 15/08/2021.

- Worldbank annual report. (2018), publié sur le site : https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/30326 . Consulté le 15/08/2021.

الهـوامش:

[1]- أحمد ابراهيم خضر، حقيقة مفهوم تمكين المرأة، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.alukah.net/web/khedr/0/53818، 2013/04/30، تم الاطلاع بتاريخ: 2021/06/30.

[2]. أيوب رائدة، الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الرأي السوري، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة سانت كليمنتس للتعليم المفتوح عن بعد، بريطانيا، 2010 ، ص 88.

[3]. يوسف حنان، تقرير حول سبل تحسين فرص العمل للمرأة وفاعلية تطبيقها، مقدم في المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية، منعقد في مركز الملك فيصل للمؤتمرات، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011/02/15، ص 35/34.

[4] .Rapport annuel de la Banque mondial, 2015, publié sur le site file:///C:/Users/B/Downloads/WBAnnualReport2015FR.pdf, consulté le : 15/08/2021.

[5] - Bouzekraoui Hind, Ferhane Driss. Les facteurs enclencheurs de -L'entrepreneuriat féminin chez les étudiantes universitaires. Revue De la littérature,Maroc, (22/11/2014), p 2.

[6]. العربي دخموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطابع منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 6.

[7]. ياكين إيرتورك، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، وأسبابه وعواقبه، عن البعثة التي قامت بها إلى الجزائر، مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة، البند 3 من جدول الأعمال، 13 فبراير 2008، متاح على الموقع الإلكتروني: http://hrlibrary.umn.edu/arabic/AR-HRC/AHRC7-134.pdf، ص 21، تم الاطلاع بتاريخ: 2021/07/01 على الساعة 22:00.

[8]. الديوان الوطني للإحصاء الجزائري. 2012/03/02. الاحصائيات الاجتماعية والاقتصادية. توظيف وبطالة. الفصل الرابع. 2010. متاح على الموقع الالكتروني: http://www.ons.dz/، تم الاطلاع بتاريخ: 2021/06/15، على الساعة: 13:00.

[9] -Fatima Tahir Metaiche, Abdeslam Bendiabdellah, Les femmes entrepreneures en Algérie : savoir, vouloir et pouvoir !, Marché et organisations, L'Harmattan, 2016/2, N° 26, p 229.

[10]. تاج عطا الله، المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري بين المساواة والحماية القانونية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2006، ص 36.

[11]. حمزاوي حسيبة، المقاولاتية النسوية في الجزائر بين آليات الدعم والواقع 2000-2016، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وإدارة محلية، السنة الجامعية 2018/2017، ص 83.

[12]. منيرة سلامي، إيمان ببة. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية. العدد 03. 2013. ص 52.

[13]. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01/18 المؤرخ في 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المادة 4. ص 7 وما بعدها.

[14]. حنان.ح. المقاولة النسوية في الجزائر لا تتعدى 6 %:صاحبات مشاريع يتحدثن عن تجاربهن. جريدة المساء الجزائرية. 2013/08/24.

[15]. منيرة سلامي، إيمان بنة، مرجع سابق، ص 58.

[16]. مناد لطيفة، المرأة المقاولة والمشاركة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص الإحصاء الوصفي، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013، ص 42.

[17]– حسب موقع الديوان الوطني للإحصائيات، ONS.

[18] Angeloff T. et Laufer J. (2007), Genre et organisation, Travail, genre et sociétés, n° 17, p. 21-25.

[19] Didier Chabaud, Typhaine Lebègue, Femmes dirigeantes en PME : Bilan et perspectives, RIMHE : Revue Interdisciplinaire Management, Homme & Entreprise 2013/3 (n°7, vol. 2), p 48.

[20]. ف.ح/أع، افتتاح منتدى المشروعات وتأثيرها على تمكين المرأة، عمان، الأردن، مقال منشور على الرابط: https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=71989&lang=ar&name=news، بتاريخ، 2018/08/06، تم الاطلاع بتاريخ: 2021/06/22.

[21]. المرجع نفسه.

[22]. موضوع 2021 هو "المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي مفتاح الانتعاش الشامل والمستدام"، يوم المؤسسات المتناهية الصغر والمتوسطة، 27 جوان، موقع الأمم المتحدة على الرابط: https://www.un.org/ar/observances/micro-small-medium-businesses-day، تم الاطلاع بتاريخ: 2021/06/30.

[23]. التقرير الوطني لتنفيذ منهاج بكين بعد 25 سنة (بكين+25)، ماي 2019، متاح على الرابط: https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/rapport_pekin_25_algerie.pdf، ص 18، تم الاطلاع بتاريخ: 2021/08/09.